دراسة لنقل موقع مطار دمشق الدولي.. وأكثر من ١٠ طلبات لترخيص شركات طيران

حمود لـ«الوطن»: الورشات بدأت العمل بفتح طريق حرستا فور إخراج آخر إرهابي

مدينة للصناعات البحرية في اللاذقية الأولى من نوعها في شرق المتوسط

| محمد راكان مصطفى

كشف وزير النقل علي حمود للوطن عن بدء الورشات التابعة للوزارة بفتح طريق حرستا الدولي وإزالة الردم عنه، لافتاً إلى أنه وفور إخراج آخر إرهابي من الغوطة بدأت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية التابعة للوزارة بجرد الأعطال والبدء بإجراء كشف تقديري بالأضرار بالتوازي مع البدء بالتنفيذ، مؤكداً أن الانجاز سوف يكون سريعاً.

وأوضح حمود أن عمل الوزارة يقتصر على الطرق الرئيسية الذي يربط بين المحافظات وأن الطرق الفرعية تندرج تحت مهام وزارة الإدارة المحلية، منوها بأن الورشات استطاعت الوصول من جسر البانوراما إلى جسر حرستا بانتظار الانتهاء من إجلاء المسلحين من دوما لتتم المباشرة بالعمل وصولاً إلى جسر بغداد، مبيناً بأن الوزارة سوف تقوم بصيانة وتأهيل الطريق وإصلاح الأعمدة الكهربائية وجسور المشاة التي تم هدمها وإنزالها على الأرض من الإرهابيين دون أي مبرر، إضافة إلى تركيب الحواجز الوسطية والأرصفة، لافتاً إلى التخريب الكبير في طريق الخدمة وبأنه سيعاد النظر في تنفيذه في موقع آخر.

وبين حمود أن الوزارة اتخذت خطوات مهمة لإيجاد موقع بديل لمطار دمشق الدولي، مبيناً أنه تمت مخاطبة هيئة التخطيط الإقليمي لاختيار موقع بديل، وعليه قامت الهيئة باختيار موقعين وتم مخاطبة شركة الدراسات للمفاضلة بين هذين الموقعين والموقع القديم للوقوف على الموقع ذي الجدوى الاقتصادية الأفضل.

وأكد حمود رغبة الكثير من شركات الطيران العالمية بشكل كبير للعودة إلى العمل في سورية، مضيفاً: الدليل العدد الكبير للطلبات التي تم التقدم بها من قبل الشركات للعودة والتشغيل إلى سورية، مؤكداً منح العديد من الموافقات للعديد من الشركات إلا أن الدول التي توجد فيها هذه الشركات رفضت منحهم الموافقة على الطيران إلى سورية، مؤكداً أنه يتم العمل بالتعاون معهم للضغط على حكوماتهم للحصول على الموافقات اللازمة.

وأكد حمود البدء بإجراءات الموافقة على ترخيص شركات طيران خاصة في سورية، منوهاً بأنه وفي وقت قريب ستصدر قوانين الطيران المدني وتحرير الطيران، معلنا عن وجود أكثر من عشرة طلبات للترخيص لشركات طيران جديدة بعضها قديم وبعضها جديد.

وكشف حمود عن إعداد دفتر لإقامة مدينة للصناعات البحرية في اللاذقية، مبيناً بأن التقدم لتنفيذ المدينة متاح للدول الصديقة وللقطاع الخاص، موضحاً بأن الهدف من المشروع أن تقوم المدينة باستقبال السفن وإصلاحها وصيانتها، إضافة إلى بناء سفن جديدة وتعمير السفن القديمة عند الحاجة كون السفن بحاجة كل ٥ سنوات إلى تعمير كامل وكل سنتين إلى تعمير جزئي.

وبين حمود أن أهمية المدينة ينطلق من عدم وجود أي مدينة للصناعات البحرية في شرق المتوسط على الطلاق، ناهيك عن امتياز سورية بالكم الهائل من السفن التي يمتلكها السوريون، وبأن الأسطول الذي يمتلكه السوريون اكبر أسطول في البحر الأبيض المتوسط، عداك عن الخبرة الكبيرة للصناعيين السوريين منذ الفينيقيين في هذا المجال، منوهاً بأن معظم العاملين في القطاع البحري في صناعة السفن في دول عديدة في البحر الأبيض المتوسط هم سوريون وأرواديون بمعظمهم والمدينة ستعيد هذه العمالة الرائعة والمهمة إلى سورية وتفيد الاقتصاد السوري، عبر المساهمة بتوفير القطع الأجنبي ليصب في خزينة الدولة والذي يذهب على صيانة السفن إلى دول أخرى، موضحاً بأن مالك السفينة السورية عند إجراء صيانة للسفينة في أوروبا يضطر إلى الإقامة في تلك الدول وتحمل تكلفة إضافية ويضطر للبعد عن أهله طول فترة الإصلاح في حين أنه وعند إجراء الصيانة في سورية سيوفر مبالغ كبيرة إضافة إلى إمكانية تواجده مع عائلته ومتابعة الإصلاح في النهار.

ولفت حمود إلى أنه ومنذ بدء الحرب على سورية خرجت معظم السفن عن العلم السوري، إضافة إلى توقف العمل في الأسطول السوري الحكومي بسبب الحصار المفروض على البلاد، مبيناً بأن الحكومة الحالية استطاعت أن تقوم بما عجزت عنه الحكومات السابقة وتعيد تشغيل السفن الحكومية السورية تحت العلم السوري حصراً، وهي ثلاث سفن ضخمة هي فينقيا بحمولة ١٨,٥ ألف طن ولا دوسا وسورية بحمولة ١٢,٥ ألف طن لكل منهما.

وقال: كان طريق تشغيل السفن تحت العلم السوري صعباً ومغلقاً وتحدينا الجميع الذين أكدوا أنه من المستحيل أن تعمل السفن تحت العلم السوري، مقترحين أن يتم تأجير السفن لجهات خارجية بحيث تعمل تحت علم هذه الدول، إلا أن الحكومة أصرت على تشغيل السفن تحت العلم السوري ورغم الصعوبات استطاعت الوزارة والقائمون بالعمل من تأمين شحنات للبدء بالعمل على هذه السفن، مؤكداً بأن السفن لم تتوقف ولا يوماً واحداً منذ سنة ونصف حتى الآن، منوها بالضغط الكبير لطلب الشحن على هذه السفن، حتى وصلت الحجوزات لفترات مستقبلية عبر المسارات المسموح لها بالعمل بها تحت العلم السوري وهي روسيا وجزر القرم والبحر الأسود، مشيراً إلى أنه يتم الضغط على أصحاب السفن الخاصة وعلى غرفة الملاحة بحيث يقوم من يمتلك أكثر من سفينة بتشغيل سفينة على الأقل تحت العلم السوري على المسارات المسموح بالعمل بها للسفن السورية.

> تشغيل شاحنات السورية الأردنية للنقل البري وتحقيق أرباح جيدة

وعن توجيه رئيس الحكومة بشراء عبارة لنقل الحمضيات السورية إلى الأسواق السورية أكد حمود وضع دفتر شروط لتأمين «عبّارة رورو»، مشدداً على أن الحكومة جادة بالعمل على تنفيذ هذا الملف.

وأشار حمود إلى إيقاف نقل السيارات الشاحنة التي تعود للشركة السورية الأردنية للنقل البري والتي مقرها ومجلس إدارتها في الأردن ومجلس إدارتها، عبر ميناء طرابلس إلى ميناء العقبة بناءً على موافقة وزارية قديمة، لافتاً إلى أن مجلس الإدارة لم يسمح للحكومات السابقة بتشغيل السيارات التي تحمل اللوحات الأردنية طوال الفترة السابقة، مؤكداً أنه وأمام الحاجة الكبيرة إلى السيارات وخاصة في حلب والحاجة إلى نقل المواد الغذائية للمواطنين في ٢٠١٦، تم إخطار الجانب الأردني بقرار الوزارة بتشغيل السيارات، مبيناً أنه ورغم عدم موافقة المجلس على التشغيل تم إصدار قرار وزاري بإسقاط اللوحات الأردنية وتركيب لوحات سورية، وتم الإيعاز لمديريات النقل بإنجاز الإجراءات الخاصة بالسيارات الشاحنة الـ٥٤ خلال ٤٨ ساعة، مضيفاً: فعلاً تم الانجاز وتركيب لوحات سورية وإجراء بعض الإصلاح للأعطال الناجمة عن التوقف لوقت طويل وتم بعد أسبوع وضع أول دفعة من السيارات في العمل واستمر الأمر لحين تمت إعادة تأهيل وإدخال كامل الـ٥٤ سيارة في العمل

وبين حمود أن الوزارة استطاعت عبر إحدى مديرياتها تشغيل السيارات وتحقيق أرباح جيدة، مشيراً إلى أنه تم استثمار هذه الأرباح بشراء قطع تبديلية ودواليب للسيارات، فضلاً عن شراء ارض بمساحة ١٧ دونم في محافظة اللاذقية.

مدير عام جديد للمؤسسة السورية للطيران

| فادي بك الشريف

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً أنهى بموجبه تكليف مصعب خالد أرسلان من منصبه كمدير عام لمؤسسة الطيران العربية السورية، وكلف بدلاً منه طلال عبد الحميد عبد الكريم العامل من الفئة الأولى بوظيفة مدير عام المؤسسة، على أن يتحفظ بفئته وأجره الحاليين وقدمه المؤهل للترفيع.

وكان عبد الكريم يشغل مديراً للخطوط الجوية السورية في موسكو.

وأشارت مصادر وزارة النقل لـ«الوطن» أن هذا القرار يأتي بهدف ضخ دماء جديدة في السورية للطيران، ضمن إطار التغييرات التي تتخذ بين الفينة والأخرى في مختلف القطاعات، ناهيك عن ضرورة رفع مستوى الأداء في القطاع والارتقاء بعمل المؤسسة السورية للطيران.

في ظروف استثنائية حلب زرعت مليون هكتار بالمحاصيل الشتوية

مراد: قلة الأمطار ومحدودية موارد المياه أثرت في الواقع الزراعي بشكل كبير

| محمود الصالح

أكد مدير الزراعة في حلب نبيه مراد لـ«الوطن» أن حلب زرعت خلال الموسم الشتوي ما يقارب مليون هكتار بالمحاصيل الشتوية ويأتي في مقدمتها الشعير البعل الذي وصلت المساحة المزروعة بها إلى ٣٢٠ ألف هكتار، على الرغم من قلة أمطارها وتخريب شبكات الري فيها.

وأشار مراد إلى التنوع الكبير في زراعة المحاصيل الشتوية وهذا يتبع لتدرج المناخ في ريف المحافظة وتنوع الترب الزراعية التي تحقق الشروط المطلوبة لجميع أنواع الزراعة الشتوية، رغم الصعوبات والمعاناة التي تعترض عمل الفلاحين من قلة الأمطار التي لم تصل إلى معدلها السنوي في أي منطقة من المناطق ولا حتى إلى النسب التي كانت متحققة في العام الماضي.

وبين مراد أن الكمية الأكبر من الهطلات المطرية كانت في ناحية جنديرس في منطقة عفرين حيث بلغت كميات الأمطار حتى الآن ٣٩١ مم علما أن المعدل السنوي هو ٤٩٠مم وأقل كمية أمطار هطلت هذا العام في منطقة الباب حيث بلغت ١٥١ مم ومعدلها السنوي ٣٣٤ مم وهذه المنطقة هي من أهم المناطق الزراعية في حلب لعدة أسباب أولها جودة الأراضي الزراعية والخبرة الكبيرة التي يمتلكها أهل المنطقة في زراعة جميع المحاصيل والإنتاجية العالية التي تحققها أراضيها في وحدة المساحة، لذلك كان الاعتماد على شبكات الري الحكومية التي لم تعمل إلا بشكل متأخر في بعض المناطق.

وأشار مراد إلى وجود جزء من قنوات الري الفرعية في مشروع مسكنة شرق وسهول الباب وتادف تحتاج إلى إعادة تأهيل بسبب قيام المجموعات الإرهابية بتخريبها ونهب التجهيزات الميكانيكية منها.

ولفت مراد إلى الحاجة إلى إعادة تفعيل المصارف الزراعية في المناطق المحررة لتقوم بتوفير مستلزمات الزراعة للفلاحين ، وكذلك العمل على تشجيع عودة الأهالي إلى قراهم المحررة وتسهيل عمليات نقل مستلزمات الإنتاج الزراعي بين جميع المناطق. وبين مدير الزراعة أنه بالرغم من كل هذه الصعوبات تمت زراعة ٢٨٠ ألف هكتار بالقمح المروي والبعل و٣٣٠ ألف هكتار بالشعير البعل والمروي ، وأكثر من ٦٣ ألف هكتار زرعت بالمحاصيل البقولية الغذائية والمقصود بها الفول والعدس وغيرها، وبالمقابل كانت نسبة زراعة الخضر الشتوية أقل مما هو متوقع نتيجة قلة الأمطار من جانب وعدم وجود مصادر لمياه الري حيث لم تتجاوز مساحة الأراضي المزروعة بالخضر الشتوية ٩٢٢ هكتاراً بينما كانت الخضر الشتوية التكثيفية ٦٣٢ هكتاراً ويلاحظ أن هناك إقبال على زراعة المحاصيل الطبية والعطرية والمقصود بها الكمون وغيرها حيث بلغت ٣٣ ألف هكتار والسبب في الإقبال أن هذه المحاصيل لا تحتاج إلى أسمدة ولا إلى كميات كبيرة من الأمطار وتزرع أغلبها بشكل بعل.

وأكد مراد أنه وتشجيعاً للعمل الزراعي وتبسيط الإجراءات يتم العمل على تسهيل الترخيص الزراعي بالاعتماد على الكشوف الحسية في حال عدم توافر الوثائق والعمل على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي (بذور– أسمدة – محروقات) بالتنسيق مع مؤسسة إكثار البذار والمصارف الزراعية ، ومساعدة الفلاحين من خلال التنسيق مع الأجهزة المعنية لإزالة الألغام لتسهيل عودة الفلاحين إلى أراضيهم الزراعية.

وحول إعادة تأهيل المؤسسات الزراعية التي تعرضت للتخريب بين مدير الزراعة أنه تم خلال العام الماضي رصد مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة لتجهيز المقرات التابعة للمديرية في الريف الشرقي وأضيفت إليها ٣٦ مليون ليرة لإعادة تأهيل مبنى الوقاية وخمسة ملايين ليرة لإعادة تأهيل مبنى الإنتاج الحيواني.

خطة للتنمية الإدارية في التعليم العالي تشمل الجامعات والمشافي

كوجان لـ«الوطن»: ليست «حبراً على ورق» وتطبيقها بشكل ميداني.. إحداث مراكز لخدمة المواطن

| فادي بك الشريف

أكد معاون وزير التعليم العالي عبد المنير نجم ضرورة البدء بوضع خطة التنمية الإدارية في كل جهة عامة ومتابعة تنفيذها بإشراف الجهات المختصة، مشيراً إلى أن العمل جار على إجراء دورات تدريبية وتأهيلية على أعلى المستويات بدءاً من معاون وزير إلى مديرين عامين مروراً برؤساء ومديري التنمية الإدارية في الجهات العامة للتعريف بآليات وطرق العمل والمهارات المطلوبة.

معاون الوزير بحث أمس مع مديري التنمية الإدارية في الجامعات والمشافي والجهات التابعة خطة التنمية الإدارية في منظومة التعليم العالي وخطة تأهيل الأطر الإدارية وعمل مديريات ودوائر التنمية الإدارية المحدثة فيها.

وأكد نجم أهمية إيلاء موضوع التنمية الإدارية كل الرعاية والاهتمام والنهوض به في كل إدارة من إدارات ومفاصل التعليم العالي مشيراً إلى أن تطوير العمل التنموي والارتقاء به يأتي في سلم أولويات برنامج الإصلاح الإداري في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير التنمية الإدارية في وزارة التعليم العالي رامي كوجان أن الاجتماع يعتبر الأول من نوعه على مستوى التعليم العالي في مجال التنمية الإدارية، مبيناً أنه سيتم عرض خطة شامل خلال ١٠ أيام في اجتماع يحضره وزيرا التعليم العالي عاطف نداف والتنمية الإدارية سلام سفاف.

ولفت كوجان إلى التركيز على محاور تبسيط الإجراءات وإحداث مراكز خدمة المواطن، إضافة إلى مساهمة وزارة التعليم العالي في الحكومة الإلكترونية، وتحسين المواضيع في مجال مواجهة نقاط الضعف في الوزارة بهدف تجاوزها، واستثمار نقاط القوة لدى الوزارة. وأشار مدير التنمية الإدارية إلى تتبع تنفيذ المشاريع والخطط الموضوعة بشكل شهري وربعي، مؤكداً أنه ما يتم العمل عليه لن يكون حبراً على ورق، على أن يتم تطبيقه بشكل تنفيذي ميداني في جميع الجهات التابعة لوزارة التعليم العالي في مختلف مفاصل العمل.

وخلال الاجتماع قدم كوجان عرضاً عن الخطة النموذجية للتنمية الإدارية والأطر البشرية وأهم الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إحداث مديريات التنمية الإدارية في الجامعات والمشافي والجهات المستقلة، إضافة إلى تسمية مديري ودوائر التنمية الإدارية في كل جهة عامة والرؤية الإستراتيجية لتطوير العمل الإداري في الجهة العامة مقدماً دليل عمل خطة الوزارة والمصفوفة التنفيذية لمشاريع ومحاور خطة التنمية الإدارية وخطة أطر برامج تأهيل وتدريب الكوادر البشرية.

كما بين مدير التنمية الإدارية في الوزارة الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الإدارية المعتمدة في برنامج الإصلاح الإداري في الحكومة والتي تشمل الأعمال والمشاريع في جودة التنظيم المؤسساتي وتنمية وتطوير الموارد البشرية وتطوير القوانين والتشريعات إضافة إلى المشاريع والأعمال في تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية المؤسساتية.

وتعتبر مديرية التنمية الإدارية المحدثة مؤخراً في وزارة التعليم العالي إحدى الإدارات التطويرية التي تعمل على إعداد خطط التنمية الإدارية فيما يتعلق بالتعديلات أو التغييرات المقترحة على الأنظمة الداخلية والهيكل الوظيفي في الوزارة والجهات العامة التابعة لها، وتعمل على تنمية وتطوير الكوادر البشرية بموجب الأنظمة والقوانين النافذة بهذا الشأن.

التموين يضبط مصنعاً لتزوير البرادات والأفران في اللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجم لـ«الوطن» أنه خلال متابعة دوريات حماية المستهلك لأسواق اللاذقية، تم أمس ضبط مستودع لتنخيل الطحين التمويني في منطقه جب حسن، مبيناً أن المستودع يحتوي على ٢ طن من الطحين المنخّل، وكميات أخرى غير منخلة، بالإضافة لوجود منخلين حديثين يعملان على الكهرباء وآلة درز وأكياس فارغة وميزان ضمن المستودع.

وأكد نجم مصادرة المناخل والطحين وتشميع المحل، وإحالة المخالف إلى القضاء المختص.

من جهة ثانية بيّن نجم تنظيم ٢٩٠ ضبطاً تموينياً خلال شهر آذار الفائت، مؤكداً سحب ٩٩ عينة غذائية وغير غذائية من مختلف المواد، ثبت مخالفة ٤١ عينة منها للمواصفات القياسية السورية مقابل العدد نفسه من العينات التي طابقت المواصفات، في حين لا تزال ١٧ عينة منها قيد التحليل.

وفيما يخص عمل الأفران، ذكر نجم أنه تم تنظيم ٢١ ضبطاً تموينياً تتعلق بالخبز، منها ٨ ضبوط لبيع الخبز بسعر زائد من قبل معتمد، ٦ ضبوط لعدم التقيد بمواعيد العمل، ٣ ضبوط لنقص وزن ربطة الخبز، وضبوط أخرى بسبب إنتاج خبز سيئ وزيادة في مخصصات الدقيق وعدم حيازة فواتير، مشيراً إلى أن الأفران تعمل بكامل طاقتها ونوعية الخبز جيدة ولا وجود لأي مشكلة في هذا المجال.

وحول مبيعات مادتي البيض والفروج والأسماك، لفت نجم إلى تسجيل ٣١ مخالفة منها ٢١ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار، ٩ ضبوط لعدم حيازة فواتير فروج، وضبط لنقع الفروج المنظف بالماء، منوهاً إلى استقرار أسعار الفروج مقابل ارتفاع في سعر السمك.

وفيما يخص اللحوم الحمراء، بيّن نجم أنها متوافرة بشكل جيد وأسعارها مستقرة، مشيراً إلى تسجيل ٨ ضبوط منها لعدم الإعلان عن الأسعار، ولجمع نوعين من اللحم، ولنقل لحوم من دون تبريد، وللتعامل باللحم المذبوح خارج المسلخ.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى توافر جميع أصناف الخضر والفواكه حسب الموسم، مع استقرار أسعارها على انخفاض باستثناء الموز الصومالي المستورد، لافتاً إلى تنظيم ١٣ مخالفة في عمليات بيع الخضر والفواكه، وهي ٩ لعدم الإعلان عن الأسعار و٤ ضبوط لعدم حيازة فواتير.

كما بيّن نجم أنه تنظيم ٧١ ضبطاً فيما يخص المواد الغذائية الأساسية، منها ١٧ ضبطاً لعدم حيازة فواتير، ٣٥ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار ٤ ضبوط لحيازة مواد غذائية منتهية الصلاحية، ٣ ضبوط لعدم وجود مواصفة، ضبط واحد لكل من الاتجار بمواد الإغاثة، نقل حليب بسيارة غير مبردة، البيع بسعر زائد.

على حين تم تسجيل ١٢١ مخالفة في عمليات بيع المواد غير الغذائية، منها ٦٥ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار، ٥٠ ضبطاً لعدم حيازة فواتير، ٣ ضبوط لعدم وجود مواصفات على برادات منزلية، ضبط لتقاضي أسعار زائدة، وضبطان لغش في الزيوت المعدنية والبرادات المنزلية.

وأشار نجم إلى مصادرة البضائع المزورة ومنها ٥ أفران و٢٤ براداً جميعها تم تصنيعها في معمل بالمنطقة الصناعية بجميع الأحجام وفق مواصفات مزورة، مبيناً أنه تم تشميع المعمل مدة شهرين، مشيراً إلى أنه من حق كل من اشترى من هذه البضائع رفع دعوى لاسترداد حقه.

وعن المحروقات، أكد نجم تسجيل ٧ مخالفات تموينية في هذا المجال، منها ٤ لاستخدام الغاز المنزلي في المطاعم، ضبطان لعدم التقيد بمواعيد عمل محلات الغاز، ضبط واحد لبيع الغاز بأسعار زائدة،

وذكر نجم أنه تم تنظيم ١٩ ضبطاً لتقاضي أجور زائدة وعدم الإعلان عن أجور خدمات مختلفة بخصوص عمل المطاعم وأجور النقل.

ولفت مدير التجارة الداخلية إلى وصول نسبة المخالفات في المواد الغذائية إلى ٦٠ بالمئة، مشيراً إلى ترقين ٧ أفران منها ٦ ضمن المدينة بسبب كثرة الضبوط وعدم الالتزام بمعايير العمل، وإغلاق ٦ محال وإحالة شخصين إلى النيابة العامة خلال الشهر الماضي.